

100 يوم على موعدها المحدد: هل تكفي الضغوط الدولية لتنظيم انتخابات ليبيا؟

وأمر الحرب والزعامة الجهوية الطامحة للحكم بمنطق التفوق الوهمي والتوازنات الديموغرافية والنصر الميداني سواء في أحداث 2011 أو في الحروب الأهلية اللاحقة.

حسابات الإخوان

في الأثناء، تشير الأوساط إلى أن توقيع رئيس مجلس النواب الليبي المستشار عقيلة صالح الأربعة الماضي على قانون انتخاب رئيس الدولة وتحديد اختصاصه، ليكون قابلاً للتنفيذ، وذلك بعد استكمال صياغته من قبل اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس النواب، قد يكون ثغرة في جدار العقاب المفروضة.

فقد أحال صالح نسخة من القانون، إلى رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كوبيش، وللمعلم والإحاطة، مشدداً على أن مجلس النواب هو المجلس التشريعي الشرعي ومن حقه إصدار القوانين دون مراجعة أي جهة أخرى، وأعربت بعض القوى الدولية عن مساندة تلك الخطوة التي تواجهها بمقابل معارضة إخوانية واضحة.

وشن تيار الإسلام السياسي حملة معادية للقانون، حيث أعلن القيادي بجماعة الإخوان عبدالرزاق العرادي مساندة من ملتقى الحوار السياسي احتجاجاً ورفضاً على دعم البعثة الأممية لتصديق قانون انتخاب رئيس الدولة الذي أقره البرلمان، وقال في رسالة وجهها للبعثة الأممية إن إحاطة كوبيش بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الجوار والأمم المتحدة، وهو ما تم إبلاغه رسمياً للمجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب ومجلس الدولة الاستشاري.

وخلال لقاء مع وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش، الأسبوع الماضي، أعلن نائب رئيس المفوضية الأوروبية عن استعداد الاتحاد الأوروبي للسلطات الليبية في تنفيذ العملية الانتخابية وإصلاح قطاع الأمن بعد أن حققت ليبيا الكثير من التقدم خلال العام الماضي بوقف لإطلاق النار واختيار مؤسسات موحدة وخارطة طريق للانتخابات حان وقت تنفيذها وتعزيز التقدم.

وأشار بوريل إلى دعم الاتحاد الأوروبي التقني لمفوضية الانتخابات في ليبيا والاستعداد لعمل المزيد مبيناً أنه لا يوجد وقت لإضاعته وهو ما يحتم إقرار التشريعات اللازمة، داعياً مجلس النواب إلى القيام بعمله والبدء بعملية ملموسة على حد تعبيره.

وترى أوساط ليبية أن الضغط الدولي غير كاف لتنظيم الانتخابات في موعدها في بلد تقاضاه مصالح الأشخاص قبل المصلحة الوطنية العليا، وتعتب أن الحسابات الحزبية والعقائدية والمناطقية ولاسيما في غرب البلاد الخاضع لهيمنة الإخوان

من الأساس تم على أسس خاطئة، وأن كل تحركاته كانت قد تأسست على حسابات المصالح والعلاقات الخاصة سواء نتيجة الارتباطات العقائدية والجهوية والمناطقية والحزبية، أو نتيجة المصالح الشخصية التي طالما أحاطت بها شبكات الفساد منذ اجتماع تونس في نوفمبر الماضي.

وفيما عجز ملتقى الحوار السياسي حتى الآن عن تحقيق توافق حول القاعدة الدستورية التي سيتم اعتمادها في تنظيم الانتخابات، وفيما لا يزال الوضع ضبابياً حول ما يدور داخل الملتقى من مساومات ومقايضات وتدخلات في ظل هيمنة تكاد تكون مطلقة لفريق يطمح علناً لتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى بما يتيح فرصة التمديد للحكومة الحالية، قال المجلس الرئاسي أنه قد يضطر إلى استخدام صلاحياته بإصدار مرسوم دستوري بدل القاعدة، وهو ما قد يمثل الحل الأخير لفسح أمام المفوضية العليا المستقلة للانطلاق في تنفيذ روزنامة الاستحقاق الانتخابي.



يان كوبيتش
الاتخابات الليبية ليست مجرد التزام سياسي، بل هي ضرورة أمنية

ولم يعد خافياً أن هناك ضغوطاً دولية واضحة من أجل تنظيم الانتخابات في موعدها، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الجوار والأمم المتحدة، وهو ما تم إبلاغه رسمياً للمجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب ومجلس الدولة الاستشاري.

وخلال لقاء مع وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش، الأسبوع الماضي، أعلن نائب رئيس المفوضية الأوروبية عن استعداد الاتحاد الأوروبي للسلطات الليبية في تنفيذ العملية الانتخابية وإصلاح قطاع الأمن بعد أن حققت ليبيا الكثير من التقدم خلال العام الماضي بوقف لإطلاق النار واختيار مؤسسات موحدة وخارطة طريق للانتخابات حان وقت تنفيذها وتعزيز التقدم.

وأشار بوريل إلى دعم الاتحاد الأوروبي التقني لمفوضية الانتخابات في ليبيا والاستعداد لعمل المزيد مبيناً أنه لا يوجد وقت لإضاعته وهو ما يحتم إقرار التشريعات اللازمة، داعياً مجلس النواب إلى القيام بعمله والبدء بعملية ملموسة على حد تعبيره.

وترى أوساط ليبية أن الضغط الدولي غير كاف لتنظيم الانتخابات في موعدها في بلد تقاضاه مصالح الأشخاص قبل المصلحة الوطنية العليا، وتعتب أن الحسابات الحزبية والعقائدية والمناطقية ولاسيما في غرب البلاد الخاضع لهيمنة الإخوان

الحبيب الأسود كاتب تونسي

يشير العبد التنازلي إلى أن 100 يوم فقط لا تزال تفصل ليبيا عن موعد الرابع والعشرين من ديسمبر القادم الذي يفترض أن تنتظم فيه انتخابات برلمانية ورئاسية بالتزامن مع الذكرى السبعين لقيام الدولة الليبية الحديثة، لكن أغلب المؤشرات تدفع إلى عدم الإفراط في التفاؤل، فالعراقيل موجودة أمام الحدث المنتظر، وتحركها نوايا التأجيل إلى أجل غير محدد لحسابات عدة منها ما يتعلق بالخوف من النتائج التي قد لا تكون على مقياس نيار الإسلام السياسي بالذات، أو برغبة التمديد للسلطات الجديدة، أو بانتظار تحولات ميدانية ما قد تغير التوازنات المسيطرة حالياً على المشهد.

وفيما تتواصل الضغوط الدولية من أجل تنظيم الانتخابات في موعدها المحدد، تختلف المواقف في الداخل بين موافقين بشدة على الموعد، وقابلين بشروط، ورافضين بشدة، ومتذبذبين بين نعم ولا، ومترقبين للجهود الأممية بشكل معلن أو خفي، وصولاً إلى مهددين بعودة الحرب والانقسام في حال تنظيم الاستحقاق وفوز من لا يستجيب ليوالاتهم السياسية والأيديولوجية وارتباطاتهم القبلية أو الجهوية والمناطقية.

وقال المبعوث الأممي يان كوبيتش الجمعة الماضي، في إحاطته الدورية أمام مجلس الأمن الدولي "لم يتبق سوى ما يزيد قليلاً عن 100 يوم على 24 ديسمبر، موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية والذي اتفق عليه ملتقى الحوار السياسي الليبي وخارطة الطريق التي أقرها الملتقى ووفق ما أقرتموه في قرار مجلس الأمن 2570، وأوضح أنه التقى وتحدث خلال زيارته الأخيرة إلى ليبيا مع أهم الفاعلين السياسيين وبعض فئات المجتمع المدني وممثلي وحجتهم على التوصل إلى اتفاق لحماية المسار الانتخابي وإدارة الوضع ما بعد الانتخابات.

ووفق كوبيتش فإن "الانتخابات الآن ليست مجرد التزام أخلاقي أو سياسي، بل هي ضرورة سياسية وأمنية تضمن استمرار التطورات الإيجابية التي تحققت في ليبيا منذ أكتوبر 2020 وأن ليبيا ستجاوز حالة الأزمات المستمرة المتخلطة والنزاع والانتقال الدائم نحو استكمال العملية السياسية وولوج مرحلة البناء المشترك للأمن المستدام والاستقرار والوحدة والتنمية".

معضلة القاعدة الدستورية

يرى المراقبون أن كوبيتش فشل إلى حد الآن في إدارة ملف الانتخابات الذي يواجه عراقيل عدة ولاسيما من قبل ملتقى الحوار السياسي المنقسم على نفسه، والذي أثبتت التجربة أن تشكيله

نفوذ الرئاسة ومؤسسة الجيش يزداد اتساعاً في الحياة المصرية

هدف التوسع ترميم دولاب الدولة والنتيجة خلل في دور المؤسسات المدنية



الجيش هو الرافعة التي تعتمد عليها الرئاسة المصرية

وعلى رأسها جماعة الإخوان تمثل تهديداً حقيقياً للدولة.

لكن هذا الفهم العام لم يكن شبيهاً على بياض كي يتسع نفوذ الرئاسة والجيش معا ويغطيان على غيرهما من المؤسسات الأخرى، فإذا كانت الأزمات التي تمر بها البلاد في الداخل والخارج فرضت تقبل ذلك في وقت ما فمن الضروري ألا يتم على حساب النيل من رصيد المؤسسات المدنية العريق والتماذي في ما يوصف في بعض الأدبيات بـ"عسكرة المجتمع". استمدت عبارة "العسكرة" من التمدد العام للقيادات التي تنتمي لجهازي الجيش والشرطة وفروعهما المختلفة، بدءاً من العمل في مؤسسة الرئاسة وحتى رؤساء المدن والأحياء، وهي سياسة لم يخرعها النظام الحالي لأنها انتشرت في عهد سبأقة باعتبارها رثوة مقننة من رئيس الدولة لضمان ولاء رجالات الجيش تحديداً خوفاً من أي انقلابات عسكرية محتملة أو تمرد يمكن أن يبتناه بعض الضباط الرافضين لسياسات رئيس الجمهورية والمختلفين معه في طريقة إدارة الدولة.

واتسعت الظاهرة بوضوح في عهد الرئيس الأسبق الراحل حسني مبارك بعد أن لاحظ امتعاضاً من بعض تصوراتهِ وتصرفاته وكان تعيين كبار ضباط الجيش والشرطة في مؤسسات مدنية بعد الإحالة إلى العاش مكافأة نهاية خدمة لهم، ولا تعطى إلا لمن أثبت ولاءه التام للنظام ويحرم منها من أبدوا معارضة صريحة أو ضمنية ولم يطيعوا الأوامر.

حدث تعديل في هذه المعادلة مع النظام الحالي، فلم تنطلق فترة "العسكرة" بفهمها الشائع من الرثوة المقننة أو على سبيل مكافأة نهاية الخدمة وجاءت من رحم الرغبة في ضمان إحكام السيطرة على المؤسسات المدنية التي دخلت مرحلة خطيرة من الانقلابات، ولم ينتظر ضباط الجيش الإحالة إلى التقاعد لتولي مناصب مدنية، حيث يتم اختيارهم واندماجهم من رتب مختلفة وهم لا يزالون في الخدمة العسكرية.

قد تكون هذه السياسة مريحة لرئيس الدولة وتضمن تنفيذ توجيهاته وتطبيق قراراته بعيداً عن البيروقراطية، لكنها يمكن أن تصيب دولاب الدولة الإداري بشلل، وتخرج منها روافد يمكن أن تؤثر معنوياً على صورة الجيش أو تحرف مهمته عن المسار الرئيسي كمدافع عن الأمن القومي وله في وجدان المصريين مكانة مرموقة.

وما يمكن استنتاجه هو أن المركزية المفرطة للرئاسة والجيش أوجدت ما يشبه الترهل وليس العكس في بعض المؤسسات، فمهما بلغت قوة هاتين المؤسساتين ووبرهما الوطني ففي النهاية هناك جيوش من القواعد المدنية بدأت تشعر بالغبغبة والتفرقة ولا يهمنها تحقيق إنجازات لأن علاقتها بالمكان الذي تعمل فيه معتمدة الطموح، وباتت خاضعة لحجم الاستفادة المباشرة من الانخراط في دواليب العمل وليس التأسيس لدولة تضم هياكل منظمة يحكمها القانون والمساواة بين جميع الأفراد.

طغى دور الرئاسة والجيش بشكل لافت في الحياة المصرية، حيث وجد الرئيس عبدالفتاح السيسي في الجيش المؤسسة الوحيدة القادرة على تلبية متطلبات عملية التنمية التي يسير فيها منذ توليه السلطة، باعتبارها تتسم بانضباط إداري ولديها كوادرات مدربة تمكنها من المراقبة بعيداً عن بيروقراطية الجهات المحلية وشعبوية الأحزاب، لكن على الرغم مما يلعبه من دور إيجابي يحذر متابعون من أن توسع نفوذ الجيش سيقود في المقابل إلى تراجع دور المؤسسات المدنية وبالتالي إلى عسكرة المجتمع.

القاهرة - أثارت الجولات الميدانية التي يقوم بها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي لزيارة أو افتتاح مشروعات في مجالات عديدة انتباه الكثير من المراقبين الذين لاحظوا مركزية شديدة في إدارة الحكم المصري في يد رئيس البلاد، حيث تبدأ وتنتهي عنده الكثير من المفاصل الإدارية، سواء كانت كبيرة أم صغيرة.

ويعتقد في ذلك على المؤسسة العسكرية التي يتعدى دورها حالياً الدفاع عن الحدود والإجراءات الأمنية والقومية المعتادة، فقد تحولت إلى قاطرة في الحياة المدنية وتشتعب في فروعها بطريقة كبيرة، متخلية عن دورها السابق كرمانة ميزان لضبط أوجه الخلل في بعض المؤسسات المدنية عند الضرورة.

السيسي لم يجد من يسعفه في مشروعاته الطموحة سوى المؤسسة العسكرية بحكم أنها الأكثر انضباطاً

واعادت الحياة المصرية منذ قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو 1952 التعامل مع النفوذ الواسع لمؤسستي الرئاسة والجيش وتشمل الكثير من المناحي التي تتجاوز الحدود التقليدية لسور كليهما الحيوي، ففي الوقت الحالي ازداد نفوذ هاتين المؤسستين بصورة لافتة في الأمور السياسية والاقتصادية والعمرانية والاجتماعية، وجاء على حساب الدور الذي تلعبه جهات أخرى حيوية.

ولم يدخل الرئيس السيسي تعديلاً على مركز الحكم في البلاد أو يخترعه لنفسه حيث ورثه من الرؤساء السابقين وجميعهم يترددون من المؤسسة العسكرية، باستثناء الرئيس الإخواني الراحل محمد مرسي الذي لم يستمر في الحكم سوى عام واحد، وكلهم منحوا مؤسسة الرئاسة دوراً واسعاً في القضايا الداخلية والخارجية، وكان الجيش هو الرافعة التي تعتمد عليها الرئاسة بدرجات متفاوتة خلال العهود السابقة لما يمتلكه من مقومات نوعية ومتعددة، لكن دوره أصبح طاعياً في الوقت الراهن.

توازنات مختلة

تلاشى الآن التوازن السابق ولا يوجد ظهير سياسي محدد لرئيس الدولة، وكل التكتلات والأحزاب التي تدعي أنها تمثل ذلك غير مقننة ولا تجرؤ على التعبير



الإخوان في ليبيا أكثر المتوجسين من الانتخابات